

The Potential Impact of Implementing E-Invoicing on Enhancing Tax Compliance: A Case Study of the Tax Authority in Tripoli

Mohammed Salih Meeloud Adrees*

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, Al-Jfara University,
Al-Jfara , Libya

Email: muhammed92idris@gmail.com

التأثير المحتمل لتطبيق الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي: دراسة حالة
مصلحة الضرائب بطرابلس

محمد صالح ميلود ادريس*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة، ليبيا.

Received: 27-07-2025	Accepted: 25-09-2025	Published: 01-11-2025
		
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

Abstract

This study aimed to identify the potential impact of the electronic invoice in enhancing tax compliance at the Tax Authority in Tripoli. This study relied on the descriptive analytical approach

The study population consisted of employees working in the Stamping Department, Wages and Salaries Department, Commercial Profits Department, Free Professions Department, Collection Department, and Companies Department. The questionnaire was used as the main tool for the study. After testing its validity and reliability, 45 questionnaires were distributed, and 40 of them were returned, representing 88.89%. After collecting the questionnaires, appropriate statistical tests were conducted to test the study hypotheses, using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program. Among the most important results reached by the study is that there is a future positive impact of the electronic invoice on enhancing tax compliance. There are also some technical and organizational challenges facing the implementation of the electronic invoice at the Tax Authority in Tripoli, and a low level of tax compliance by taxpayers as a result of the failure to implement the electronic invoice system. There are also many motivational factors for the success of the implementation of the electronic invoice. The study recommended the need to pay attention to some technical and organizational aspects, to accelerate the activation of the electronic invoice system within the Tax Authority in Tripoli, and to work on strengthening the motivational factors for taxpayers to ensure success.

Keywords: Digital transformation, electronic invoice, tax compliance, tax authority, tax digitization, digital infrastructure - Libyan tax system, tax evasion.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التأثير المحتمل للفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي في مصلحة الضرائب بطرابلس، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في قسم الدفعة، قسم الاجور والمرتب، قسم الارباح التجارية، قسم المهن الحرة، قسم الجباية، قسم الشركات، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، وبعد اختبار صدقها وثباتها تم توزيع 45 استبانة وتم استرجاع 40 منها أي ما نسبته 88.89% وبعد تجميع الاستبانات تم إجراء الاختبارات الاحصائية المناسبة لإختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يوجد تأثير إيجابي مستقبلي للفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي، كما توجد بعض التحديات التقنية والتنظيمية تواجه تطبيق الفاتورة الإلكترونية لدى مصلحة الضرائب بطرابلس وتدنى مستوى الامتثال الضريبي من قبل المكلفين نتيجة عدم تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية، كما توجد العديد من العوامل التحفيزية لنجاح تطبيق الفاتورة الإلكترونية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببعض الجوانب التقنية والتنظيمية والاسراع في تفعيل نظام الفاتورة الإلكترونية داخل مصلحة الضرائب بطرابلس، والعمل على تعزيز العوامل التحفيزية للمكلفين لضمان نجاح تطبيق النظام.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي- الفاتورة الإلكترونية- الامتثال الضريبي- مصلحة الضرائب - الرقمنة الضريبية- البنية التحتية الرقمية- النظام الضريبي الليبي- التهرب الضريبي.

المقدمة

شهد العالم اليوم تحولات جذرية بفعل التطور التكنولوجي، أثرت على جميع نواحي الحياة حيث اتجهت أغلب المنظمات والمؤسسات في كافة انحاء العالم نحو الاستفادة من هذا التطور من خلال التحول الرقمي لأغلب الأنشطة التي تمارسها وقد أصبح التحول الرقمي ذات أهمية لجميع المنظمات والمؤسسات التي تعمل على تطوير وتحسين خدماتها (السديري، 2022).

وباعتبار أن الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية وركيزة أساسية لتمويل الموازنة العامة فإن رقمنة الإدارة الضريبية، تلعب دور مهم في توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي والحد من التهرب الضريبي لذلك أصبح لزاماً على الإدارة الضريبية التوجه إلى العالم الرقمي (زهير وسعيدة، 2023).

وفي هذا الصدد يواجه النظام الضريبي في البيئة الليبية، جملة من التحديات الهيكلية والإجرائية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى الامتثال الضريبي، لعل أبرزها: ضعف البنية التحتية التكنولوجية، غياب نظام معلوماتي موحد، تعدد النماذج الورقية، وانخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى بعض فئات المكلفين. هذه التحديات تخلق بيئة خصبة للتهرب والتجنب الضريبي وتحد من قدرة مصلحة الضرائب على متابعة العمليات التجارية والمالية بالسرعة والدقة المطلوبة.

وقد جاء ظهور الفاتورة الإلكترونية كأحد أهم أدوات التحول الرقمي في القطاع الضريبي، إذ تمثل آلية تقنية ورقابية تتيح لمصالح الضرائب الاطلاع الفوري على المعاملات التجارية بين المكلفين، وتقضي على ظاهرة التزوير والتلاعب بها وتحد من حالات التهرب الضريبي (الباقي، 2022). ولقد أثبتت التجارب الدولية (مثل مصر، السعودية، وأوروبا) أن تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية يؤدي إلى تحسين الامتثال الضريبي الطوعي، ويُقلص فجوة الإيرادات الضريبية، ويُحسن من كفاءة التحصيل.

وانطلاقاً من ذلك، تكتسب دراسة موضوع الفاتورة الإلكترونية في السياق الليبي أهمية خاصة، لا سيما في مدينة طرابلس باعتبارها العاصمة الاقتصادية والإدارية للدولة، حيث تتمركز بها نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والمكلفين بالضريبة كما أن دراسة هذا الموضوع تمثل مساهمة علمية وعملية في الوقت الذي تشهد فيه الدولة الليبية محاولات إصلاح إداري واقتصادي تشمل تحديث البنى الرقمية وتطوير ممارسات الإدارة الضريبية ومن هنا، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على التأثير المحتمل للفاتورة الإلكترونية كآلية للتحول الرقمي في دعم الامتثال الضريبي، وتحليل مدى استعداد مصلحة الضرائب بطرابلس لاعتماد هذا النظام في ظل التحديات والفرص القائمة.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع التحول الرقمي في المجال الضريبي باهتمام متزايد من قبل الباحثين في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو الرقمنة وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية وقد تنوعت الدراسات السابقة في أهدافها وسياقاتها الجغرافية، إلا أن المشترك بينها جميعاً هو التأكيد على الأثر الإيجابي لتطبيق الأنظمة الرقمية، وفي مقدمتها الفاتورة الإلكترونية، على تحسين الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

ففي دراسة حديثة أجراها محمود (2024)، تبين أن للتحويل الرقمي دورًا كبيرًا في تطوير النظام الضريبي، لا سيما من خلال أدوات مثل الإقرارات الإلكترونية ونظام الفاتورة الإلكترونية. وقد أظهرت نتائج دراسته التي أجريت على موظفي مصلحة الضرائب في طبرق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه الأدوات وارتفاع الإيرادات الضريبية والحد من التهرب، بما يسهم في دعم الموازنة العامة للدولة.

وفي السياق المصري، سلطت دراسة الدلاجوي (2023) الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه منظومة الفاتورة الإلكترونية في دعم التحول الرقمي لمصلحة الضرائب، وخلصت إلى أن هذه المنظومة تُعد من أهم أدوات دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، إلى جانب تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي.

من جانب آخر، اهتمت دراسة عبد الباقي (2022) بتحليل العلاقة بين التحول الرقمي والامتثال الضريبي في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث أكدت على وجود علاقة طردية قوية بين تطور التقنيات الرقمية ومستوى امتثال الممولين، مع الإشارة إلى دور الإقرارات الإلكترونية في تسهيل التفاعل بين الممول ومصلحة الضرائب.

أما على الصعيد الدولي، فقد أوضحت دراسة (Akpubi and Igbekeyi, 2019) أن سهولة استخدام نظام الإقرار الضريبي الإلكتروني ترفع من معدلات الامتثال الضريبي، في حين أن ارتفاع تكلفة الامتثال يشكل عائقًا أمام التزام الممولين وركزت دراسة (Olusegun Vincent, 2021) على البعد السلوكي، حيث بينت أن تعقيد النظام الضريبي وضعف الوعي والثقة بالنظام من العوامل التي تدفع الممولين إلى عدم الامتثال في نيجيريا.

وفي دراسة أبو العينين (2023)، جرى استقصاء أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات الحساب الضريبي، حيث توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تُعزز من موثوقية البيانات وتُقلل من فرص التهرب الضريبي. وأكدت نتائج دراسة إبراهيم (2022) في السياق السعودي على أن إلزام المنشآت باستخدام الفواتير الإلكترونية ساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومصادقيتها، في حين أن التقنيات الحديثة لم تُحدث تأثيرًا معنويًا كبيرًا وأخيرًا، أظهرت دراسة (Gupta, 2020) أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية في كل من المكسيك وتشيلي ساعد على تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات بنسبة 20%، مع انخفاض في التهرب الضريبي بنسبة 18%.

التعليق على الدراسات السابقة:

رغم هذا الزخم في الأدبيات، يُلاحظ وجود فجوة بحثية واضحة في السياق الليبي، وخاصة في مدينة طرابلس إذ أن أغلب الدراسات تركزت في دول ذات بنى تحتية رقمية متقدمة نسبيًا، أو تناولت السياق المصري والخليجي دون التطرق إلى التحديات البنوية والتنظيمية التي تواجه المؤسسات الضريبية الليبية كما أن التأثير المحتمل لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي في ليبيا لم يُدرس بشكل كافٍ وفق منهج علمي ميداني يُعالج خصوصيات البيئة الليبية.

لذا، تتبع أهمية هذا البحث من سعيه لسد هذه الفجوة، من خلال دراسة حالة مصلحة الضرائب بطرابلس وتحليل التأثير المحتمل لتطبيق الفاتورة الإلكترونية ضمن مشروع التحول الرقمي الوطني بما يعكس خصوصية الواقع الضريبي الليبي، ويُوفر توصيات علمية يمكن الاستفادة منها في إعداد سياسات فعالة لتحسين الامتثال الضريبي وتقليل التهرب.

مشكلة الدراسة:

رغم الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للضرائب كمصدر للإيرادات العامة في ليبيا، إلا أن التقارير الرسمية تشير إلى أن معدلات التهرب الضريبي في ليبيا مرتفعة، حيث أن الشركات المقدمة لإقراراتها الضريبية لدى مصلحة الضرائب بطرابلس خلال السنة لا تتجاوز 10% من الشركات المسجلة (تقرير ديوان المحاسبة 2023). ويعود هذا التهرب إلى عدة عوامل، منها ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية، وانعدام الشفافية في النظام الضريبي، ونقص الوعي بأهمية الالتزام الضريبي كما أن النظام الضريبي الليبي يعاني من تحديات هيكلية، منها ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب منظومة مركزية للمعلومات الضريبية، وتدني مستويات الامتثال الضريبي، لا سيما في ظل الاعتماد التقليدي على الأساليب الورقية والإجراءات اليدوية، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في ظل تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي وصعوبة تتبعه.

وفي ظل التوجه العالمي نحو التحول الرقمي، برزت الحاجة الماسة إلى تبني حلول تقنية حديثة في مصلحة الضرائب الليبية، وعلى رأسها تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية، التي أثبتت فعاليتها لتحسين الامتثال الضريبي وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية، من خلال رقمنة العلاقة بين المكلفين ومصلحة الضرائب (OECD, 2020).

ورغم أن هذه التجارب قد أثبتت جدواها، إلا أن تطبيق هذه المنظومة في ليبيا يواجه عقبات تتعلق بالبنية التحتية والتشريعية والتنظيمية وعليه، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

"ما التأثير المحتمل لتطبيق الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي في مصلحة الضرائب بمدينة طرابلس؟ وما التحديات والفرص المرتبطة بتطبيقها في السياق الليبي؟"

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:
1. التعرف على تحديات تطبيق الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب.
 2. تحليل التأثير المحتمل لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي.
 3. تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ لدعم جهود مصلحة الضرائب في تبني الفاتورة الإلكترونية وتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي.

أهمية الدراسة**1: الأهمية العلمية**

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونه يُسلط الضوء على موضوع حديث نسبياً في الأدبيات المحاسبية والضريبية الليبية، وهو الفاتورة الإلكترونية، باعتبارها أداة رقمية ذات طابع رقابي وتنظيمي عالي التأثير على النظام الضريبي، ويأتي هذا البحث ليُعزز الفجوة البحثية في هذا المجال، خاصة في السياق الليبي الذي لا يزال يفتقر إلى دراسات أكاديمية ممنهجة تتناول تأثير التحول الرقمي على الامتثال الضريبي.

كما يساهم البحث في إثراء المكتبة العربية بدراسة ميدانية في مدينة طرابلس، تستند إلى تحليل واقعي للبيئة الضريبية المحلية، وتحاول الربط بين المفاهيم النظرية والتطبيق العملي، من خلال الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة.

2: الأهمية العملية

تكمُن الأهمية العملية للبحث في ارتباطه المباشر بجهود الإصلاح الإداري والتقني التي تسعى إليها مصلحة الضرائب الليبية، في إطار التحول الرقمي الذي تبنته هذه المصلحة في 2022 وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي إذ يُمكن لنتائج هذا البحث أن:

- تُساعد صناع القرار في فهم التحديات التقنية والتنظيمية المرتبطة بتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية.
- تُوفر خريطة طريق أولية للمؤسسات الضريبية في كيفية التهيئة لتنفيذ هذا النظام بما يتناسب مع خصوصية البيئة الليبية.
- تُسهم في رفع الوعي المؤسسي بأهمية الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية المالية.
- تقدم مقترحات عملية وتوصيات تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تصميم أو تطوير البنية التحتية الرقمية المطلوبة.

فرضيات الدراسة:

أولاً: الفرضية الرئيسية

H_0 (الفرضية العدمية):

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي في مصلحة الضرائب بمدينة طرابلس.

H_1 (الفرضية البديلة):

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي في مصلحة الضرائب بمدينة طرابلس وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

ثانياً: الفرضيات الفرعية

H_{1-1} : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التحديات التقنية والتنظيمية وبين تأخر تطبيق الفاتورة الإلكترونية في مصلحة الضرائب بطرابلس.

H_{1-2} : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التطبيق المحتمل لنظام الفاتورة الإلكترونية وبين مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين.

H_{1-3} : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تبني مقترحات تحفيزية (مثل التوعية والتدريب والتحفيز الضريبي) وبين نجاح تطبيق الفاتورة الإلكترونية في البيئة الليبية.

الإطار النظري

أولاً: النظريات المفسرة لاستخدام الفاتورة الإلكترونية كألية للتحول الرقمي في دعم الامتثال الضريبي

1. نظرية الامتثال الضريبي (Tax Compliance Theory)

تعتبر نظرية الامتثال الضريبي من النظريات الأساسية التي توضح سلوك المكلفين في الالتزام بالضرائب تفرق هذه النظرية بين الامتثال الطوعي والامتثال القسري، حيث يعتمد الامتثال الطوعي على رغبة المكلفين في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية بناءً على إدراكهم للعدالة والشفافية والثقة في مؤسسات الدولة بينما يعتمد الامتثال القسري على الضغوط الرقابية والقانونية (Alm & Torgler, 2006).

في سياق الفاتورة الإلكترونية، يُمكن تعزيز الامتثال الطوعي من خلال زيادة الشفافية وتقليل فرص التهرب، إذ تسهل الفاتورة الإلكترونية عملية التحقق والمتابعة الضريبية بشكل آلي، مما يقلل من الأخطاء والفساد، ويرفع ثقة المكلفين في النظام الضريبي.

2. نظرية قبول التكنولوجيا (Technology Acceptance Model - TAM) تُبين هذه النظرية أن قبول استخدام التقنيات الجديدة يعتمد على مدركات المستخدمين حول مدى سهولة استخدام هذه التقنية وفائدتها العملية (Davis, 1989).

بالنسبة للفاتورة الإلكترونية، يعتبر إدراك الموظفين في مصلحة الضرائب والمكلفين لفوائد النظام وسهولة استخدامه عاملاً حاسماً في نجاح التطبيق فكلما شعر المستخدمون بأن النظام يسهل عملهم ويوفر عليهم الوقت والجهد، ارتفع معدل تبنيهم واستخدامهم للنظام، وبالتالي تحسين الامتثال الضريبي.

3. نظرية الشفافية والحوكمة (Transparency and Governance Theory) تؤكد هذه النظرية أن زيادة الشفافية والحوكمة الرشيدة تقلل من الفساد الإداري وتزيد من ثقة المكلفين بالهيئات الحكومية (Fukuyama, 2013).

ومن خلال تطبيق الفاتورة الإلكترونية، تُقلل الحاجة للتعاملات الورقية المباشرة وتدخل العامل البشري بشكل مباشر، مما يُقلل من الفساد والرشوة في النظام الضريبي، ويعزز الامتثال الضريبي نتيجة لزيادة مراقبة المعاملات وشفافيتها.

4. نظرية المؤسسات الجديدة (New Institutional Theory) توضح هذه النظرية أن تبني الأنظمة الجديدة داخل المؤسسات يخضع لضغوط تنظيمية وقانونية واجتماعية تدفع نحو التوافق مع المعايير المقبولة (DiMaggio & Powell, 1983).

وفي حالة مصلحة الضرائب الليبية، يمكن أن يكون التحول إلى الفاتورة الإلكترونية استجابة لهذه الضغوط من الحكومة ومن المؤسسات الدولية لتحديث النظام الضريبي، وتحسين مستوى الامتثال وتقليل التهرب، حيث أن تبني التكنولوجيا الحديثة يعكس محاولة لتحديث البنية المؤسسية للضرائب.

5. نظرية الاقتصاد الرقمي (Digital Economy Theory) تشرح هذه النظرية كيف تؤدي الرقمنة إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، من خلال توفير أدوات رقمية حديثة تسمح بتتبع العمليات الاقتصادية بشكل أدق وأسرع (Tapscott, 1996).

تطبيق الفاتورة الإلكترونية يمثل نموذجاً واضحاً لتطبيق مبادئ الاقتصاد الرقمي في المجال الضريبي، حيث تُمكن هذه التقنية الجهات الضريبية من مراقبة المعاملات الفورية، وتقليل الأخطاء، وتسهيل الإجراءات، مما ينعكس إيجابياً على الامتثال الضريبي.

ثانياً: التحول الرقمي

تختلف مفاهيم التحول الرقمي تبعاً لاختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين، حيث شملت عدة تعريفات متباينة يُعرف التحول الرقمي بأنه تحول الوحدات العامة أو المنظمات إلى نموذج أعمال رقمي يعتمد على التقنيات الحديثة في تطوير المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة للإيرادات بما يعزز قيمة ما تقدمه من منتجات وخدمات (الديني، 2024).

وعرفه (Liere & Netheler, 2018) بأنه استخدام التقنيات الرقمية الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة المحمولة أو المدمجة بهدف تحسين الأعمال، من خلال تحسين تجربة العملاء، وتبسيط العمليات وابتكار نماذج عمل جديدة. وفي ذات السياق، أشار (Viol, 2019) إلى أن التحول الرقمي يهدف إلى إعادة تصميم الخدمات الحكومية بشكل شامل لتلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل.

ومن جانب آخر، تم تعريفه بأنه تبني التكنولوجيا الحديثة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والحكومية بهدف تعزيز الإنتاجية ورفع مستوى الأداء وتحسين الخدمات وتقليل التكلفة وزيادة الكفاءة والمنافسة (الفلاح، الفارسي، 2025).

وفي المجال الضريبي، يُقصد بالتحول الرقمي اعتماد أدوات وتطبيقات إلكترونية حديثة تُسهل عمليات الإقرار والتحصيل والفحص والمراجعة الضريبية، بما يحقق الشفافية والسرعة ويُقلل من الفساد الإداري والتهرب.

ووفقاً لما أشار إليه OECD (2021)، فإن الرقمنة أصبحت توجهاً استراتيجياً في السياسات الضريبية العالمية، لما توفره من قدرة على تتبع المعاملات الاقتصادية، وخاصة في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الامتثال الطوعي للضرائب.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن التحول الرقمي يمثل حلاً تقنياً يبدل النظم الآلية التقليدية التي تعتمد على العمل اليدوي، إذ يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة للاستفادة من الكفاءات الحالية داخل المؤسسة، وتطويرها بهدف تبسيط التعامل مع جميع الأطراف ذات الصلة.

أهداف التحول الرقمي في منظومة الضرائب

تشمل أهداف تطبيق التحول الرقمي في منظومة الضرائب ما يلي (خليفة، 2022؛ OECD، 2021):

أ- إنشاء نظام رقمي متكامل يرفع من كفاءة المنظومة الضريبية، ويضمن تحديد المجتمع الضريبي بدقة، مع ترسيخ مبادئ العدالة الضريبية.

ب- ضمان استدامة مصادر تمويل الخزانة العامة للدولة وزيادة الإيرادات الضريبية.

ج- دعم خطة الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية إلكترونية متطورة تعتمد على أحدث التقنيات الرقمية.

د- تعزيز تفاعل المكلفين مع منظومة الضرائب عبر استخدام أحدث الوسائل الإلكترونية، وتوفير قنوات اتصال أكثر سهولة وفعالية.

هـ- الحفاظ على موارد الهيئات الضريبية، وزيادة التحصيلات، والكشف عن حالات عدم الالتزام والحد من التهرب الضريبي، خاصة مع التوجه الحكومي لتطبيق الفاتورة الإلكترونية.

و- بناء ثقة متبادلة بين المكلفين ومصلحة الضرائب من خلال نشر الوعي الضريبي وتعزيز الامتثال الطوعي.

ز- تحسين بيئة العمل داخل مصلحة الضرائب وزيادة كفاءة الأداء من خلال التحول الرقمي.

ثالثاً: الفاتورة الإلكترونية

الفاتورة الإلكترونية هي مستند رقمي يُستخدم لإثبات المعاملات التجارية بين البائع والمشتري ويُعتمد رسمياً في التعاملات الضريبية وتُصدر هذه الفاتورة من خلال نظام إلكتروني معتمد من الإدارة الضريبية يتيح التحقق اللحظي من البيانات وتخزينها ضمن قاعدة بيانات موحدة (Abdallah & Ismail, 2020). وتُعتبر الفاتورة الإلكترونية من أبرز أدوات التحول الرقمي التي طُبقت في كثير من الدول للحد من الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة الشفافية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. تُعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها وثيقة مالية رقمية تُستخدم لتوثيق المعاملات التجارية بين البائع والمشتري بطريقة إلكترونية وفق معايير محددة تضمن سلامة البيانات وموثوقيتها، وتمثل الفاتورة الإلكترونية خطوة متقدمة في مجال التحول الرقمي، حيث تتيح إصدار الفواتير، تبادلها، وتخزينها إلكترونياً دون الحاجة إلى النسخ الورقية التقليدية (الدجاوي، 2023). تتكون منظومة الفاتورة الإلكترونية عادةً من عدة عناصر أساسية تشمل: نظام إصدار الفواتير، منصة إلكترونية مركزية تُدير وتتحقق من صحة الفواتير، وقواعد بيانات لتخزين المعلومات، بالإضافة إلى معايير تقنية وقانونية تضمن سلامة البيانات وأمنها. وأشار (Vincent, 2021) أن الفاتورة الإلكترونية تُعد أحد أدوات الإدارة الضريبية الاستباقية، حيث تُمكن الجهات الضريبية من الحصول على البيانات بشكل لحظي، مما يقلل من فرص التلاعب أو التهرب، ويُسهّل إجراءات الفحص والتدقيق لاحقاً.

كما تلعب الفاتورة الإلكترونية دوراً محورياً في ضبط المعاملات التجارية من خلال توفير سجلات إلكترونية دقيقة يمكن لمصلحة الضرائب مراجعتها ومتابعتها بسهولة، مما يقلل من فرص التلاعب والتزوير (أبو العينين، 2023) كما تسهم في تسريع عمليات الفحص الضريبي، وتقليل الأخطاء البشرية، وزيادة الشفافية والاعتماد على الإقرار الضريبي للمكلف، مما يعزز من ثقة الأطراف المتعاملة ويدعم الامتثال الضريبي الطوعي (إبراهيم، 2022).

رابعاً: الامتثال الضريبي

يشير الامتثال الضريبي إلى مدى التزام الممولين بتقديم الإقرارات و سداد الضرائب المستحقة في المواعيد القانونية المحددة. ويتأثر الامتثال بعدة عوامل منها: الوضوح التشريعي، كفاءة الإدارة الضريبية، القيم الأخلاقية والاجتماعية، وجود الحوافز والعقوبات، وتطور البنية الرقمية للإدارة الضريبية (Kirchler, 2007).

ويُقسم الامتثال إلى امتثال طوعي ناتج عن اقتناع الممول بأهمية أداء الضريبة، وامتثال قسري يرتبط بالخوف من العقوبات والغرامات (OECD, 2019). كما أن الدراسات أثبتت أن تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال التقنيات الرقمية يساهم في رفع مستويات الامتثال (Akpabi & Igbekeyi, 2019).

خامساً: العلاقة بين التحول الرقمي والامتثال الضريبي

تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني التحول الرقمي – لاسيما عبر الفاتورة الإلكترونية – وتحسين مستويات الامتثال الضريبي. حيث تُقلل هذه الأدوات من التكلفة الزمنية والإجرائية للتعامل مع الإدارة الضريبية، وتُزيد من ثقة الممول بالنظام (Gupta, 2020).

وتبرز أهمية الفاتورة الإلكترونية في تعزيز الامتثال الضريبي الطوعي نظراً لدورها في تعزيز الشفافية في المعاملات التجارية بين مختلف الأطراف المتعاملة وتعزيز الرقابة الضريبية على تلك المعاملات (عبدالباقي، 2022). كما أن التحول الرقمي الذي تقوده الفاتورة الإلكترونية يساهم في تحسين العلاقة بين مصلحة الضرائب والمكلفين، وتحد من الوقت المستغرق في عملية الفحص الضريبي وتقضي على التقديرات العشوائية إذ أنها تسهل عملية الفحص حيث تتيح لفحصي الضرائب إمكانية الدخول إلى بيانات الفواتير الإلكترونية الأمر الذي يساعدهم على التحقق من صحة البيانات الواردة في الإقرارات الضريبية (الدجاوي، 2023). كما تعمل الفواتير الإلكترونية على التقليل من العبء المالي على الشركات من خلال تبسيط عمليات الامتثال الضريبي، وهي مفيدة بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة (Bellon et al., 2024) (Hesami et al., 2019). وتعمل على زيادة الكفاءة: حيث يعزز الانتقال من الأنظمة الورقية إلى الأنظمة الرقمية كفاءة إدارة الضرائب، مما يسمح بتتبع وإدارة الالتزامات الضريبية بشكل أفضل (Turanboyev & Musabekov, 2023)، وتشير الدراسات إلى أن

الفواتير الإلكترونية يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في المبيعات المبلغ عنها والامتثال، لا سيما في القطاعات ذات معدلات عدم الامتثال المرتفعة تاريخياً (Bellon et al., 2019).

على الرغم من المزايا، يرى البعض أن هناك تحديات تواجه تطبيق الفاتورة الإلكترونية من أهمها التعقيد التكنولوجي: بينما يوفر التحول الرقمي فرصاً، فإنه يطرح أيضاً تحديات مثل الحاجة إلى التكيف التكنولوجي والعقبات التنظيمية المحتملة (Hidayat & Defitri, 2024).

الإصلاحات التكميلية المطلوبة: يمكن الحد من فعالية الفواتير الإلكترونية بسبب المشكلات الحالية، مثل آليات استرداد ضريبة القيمة المضافة غير الفعالة، مما يشير إلى أن الأدوات الرقمية يجب أن تكون جزءاً من استراتيجيات الإصلاح الضريبي الأوسع نطاقاً (Bellon et al., 2019).

وبناءً على هذه التجارب، يمثل تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في ليبيا فرصة استراتيجية لتعزيز الامتثال الضريبي، خاصة في ظل التحديات القائمة، حيث يمكنها أن تكون ركيزة أساسية للتحول الرقمي الذي تسعى مصلحة الضرائب لتحقيقه في السنوات القادمة. إلا أنه لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية، والكوادر المؤهلة، والتشريعات المواكبة.

سادساً: تجارب الدول في تبني الفاتورة الإلكترونية كأداة للتحول الرقمي

1. تجربة كوريا الجنوبية في التحول الرقمي للنظام الضريبي (Awasthi Rajul, et al, 2019)

بدأت الحكومة الكورية مبكراً في تبني التكنولوجيا ضمن منظومة الإدارة الضريبية، حيث أدخلت أنظمة الحوسبة في هذا المجال منذ عام 1967. وشهد عام 1997 تحولاً محورياً من خلال تطبيق نظام الضرائب المتكامل (Tax Integrated System - TIS)، الذي مكن مصلحة الضرائب من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين كفاءة تقسيم العمل. كما ساهم هذا النظام في تقليص العلاقات الشخصية بين موظفي الضرائب والممولين، مما حدّ من فرص الفساد وعزّز من مستويات الشفافية، خاصة وأن النظام اعتمد على أتمتة معظم العمليات الضريبية.

وفي عام 2002، أطلقت كوريا نظام الخدمة الضريبية المنزلية (Home Tax Service - HTS)، والذي أتاح للممولين إمكانية تقديم إقراراتهم الضريبية وسداد الضرائب (بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة) عبر الإنترنت، سواء من المنزل أو مكان العمل، مع إمكانية استقبال الإشعارات الضريبية إلكترونياً. كما أطلقت أيضاً خدمة الفاتورة الضريبية الإلكترونية (Electronic Tax Invoice - ETI) كأحد محاور التحول الرقمي في النظام الضريبي.

بحلول عام 2011، تحولت الفاتورة الإلكترونية من نظام اختياري إلى نظام إلزامي يشمل جميع دافعي الضرائب من الشركات، بغض النظر عن حجم المبيعات أو طبيعة النشاط. وفي عام 2012، وبهدف الحد من التهرب الضريبي، أدخلت مصلحة الضرائب الكورية نظامين: أحدهما موجه لصغار دافعي الضرائب، والآخر للشركات الكبرى، ضمن إطار مشروع (NTS & ATP).

أما في عام 2013، فقد أفادت الهيئة الكورية للضرائب بأنها تمكنت من تحقيق وفورات تجاوزت 220 مليار وون كوري نتيجة هذا التحول الرقمي، كما انخفضت تكاليف الامتثال الضريبي على الممولين بمقدار 610 مليارات وون. وقد انعكس ذلك في تحسن مؤشرات الأداء الضريبي، حيث سجلت كوريا أعلى معدلات نمو في الإيرادات الضريبية خلال تلك الفترة، نتيجة ارتفاع نسبة التسجيل الإلكتروني وتراجع تكاليف الطباعة والتقارير الورقية (Awasthi Rajul, et al, 2019).

2. التجربة السعودية في تبني الفاتورة الإلكترونية

شرعت المملكة العربية السعودية في تبني نظام الفاتورة الإلكترونية كجزء من استراتيجيتها للتحول الرقمي ضمن "رؤية السعودية 2030"، وذلك بهدف تحسين كفاءة النظام الضريبي، والحد من التهرب الضريبي، وتعزيز الشفافية في التعاملات التجارية. وقد أطلقت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA) نظام الفاتورة الإلكترونية رسمياً على مرحلتين: المرحلة الأولى (Phase 1 - إصدار وحفظ الفواتير الإلكترونية):

بدأت في 4 ديسمبر 2021، وفرضت على جميع المكلفين المسجلين في ضريبة القيمة المضافة إصدار الفواتير إلكترونياً باستخدام نظام إلكتروني متوافق مع متطلبات الهيئة. تم إلغاء استخدام الفواتير الورقية والاعتماد على أنظمة إلكترونية معتمدة. المرحلة الثانية (Phase 2 - الربط والتكامل):

انطلقت بشكل تدريجي بدءاً من يناير 2023، حيث شرع في ربط الأنظمة المحاسبية للمكلفين بمنصة الهيئة، بما يمكن من تبادل الفواتير الإلكترونية والتحقق من صحتها لحظياً. تُطبق هذه المرحلة على دفعات حسب حجم النشاط السنوي وقد ساعد هذا النظام في تقليص حجم الاقتصاد الخفي. ورفع الامتثال الضريبي من خلال تتبع المعاملات إلكترونياً. وخفض التكاليف على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفضل التحول الرقمي، تقليل الحاجة إلى الأرشيف الورقية، وتحقيق شفافية مالية يمكن تتبعها والتحقق منها من قبل الجهات الرقابية. (<https://zatca.gov.sa>)

3. تجربة المكسيك في تبني الفاتورة الإلكترونية

ألزمت المكسيك الشركات التي يبلغ صافي ربحها خلال العام 4 مليون بيزو مكسيكي بمعدل 320000 دولار أمريكي الانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية منذ سنة 2011 وكما ألزمت الشركات التي يبلغ صافي ربحها السنوي 250000 بيزو مكسيكي بمعدل 20000 دولار أمريكي إلى الانضمام إلى الفاتورة الإلكترونية من بداية يناير 2014 ومن خلال الفاتورة

الإلكترونية نجحت المكسيك من مكافحة التهرب الضريبي والحد من الاقتصاد غير الرسمي وقد فقدت الدولة خلال الفترة من 2007 إلى 2009 إيرادات ضريبية تقدر 3.4 مليار دولار أمريكي (عبد الباقي، 2022).

4. تجربة مصر في تطبيق الفاتورة الإلكترونية

تبنّت جمهورية مصر العربية نظام الفاتورة الإلكترونية كجزء من خطتها الشاملة للتحويل الرقمي في القطاع المالي والضريبي، عبر وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية. حيث بدأ تطبيق المنظومة فعلياً في نوفمبر 2020، بشكل تدريجي، من خلال إلزام الشركات الكبرى بالتسجيل في المنصة الإلكترونية التي تديرها مصلحة الضرائب. وتعتمد على نظام مركزي يربط جميع الفواتير في قاعدة بيانات واحدة تسمح بالتحقق اللحظي من صحة المعاملات. كما تم فرض استخدام التوقيع الإلكتروني، والرمز المميز (UUID)، لربط كل فاتورة بالمكلف وبتوقيت محدد. وساعدت التجربة على تقليل التهرب، ورفع كفاءة التحصيل، وتحقيق تكامل البيانات بين الممولين والإدارة الضريبية، ومن المخطط توسيع النظام ليشمل الفاتورة الإلكترونية للمستهلك النهائي (B2C). (<https://eta.gov.eg>).

الدراسة الميدانية

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يُعد الأنسب لتحليل الظواهر المعقدة كالعلاقة بين التحويل الرقمي والامتثال الضريبي، من خلال توصيف الواقع القائم وتحليل المعطيات الكمية الناتجة عن أداة الاستبيان كما تم الاستفادة من المنهج المقارن جزئياً من خلال مقارنة النتائج مع تجارب دولية مماثلة في تطبيق الفاتورة الإلكترونية.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في مصلحة الضرائب بمدينة طرابلس، في قسم الدمغة، قسم الاجور والمرتبات، قسم الارباح التجارية، قسم المهن الحرة، قسم الجبائية، قسم الشركات.

ثالثاً: عينة الدراسة

يتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الموظفين العاملين في مصلحة الضرائب بطرابلس، في قسم الدمغة، قسم الاجور والمرتبات، قسم الارباح التجارية، قسم المهن الحرة، قسم الجبائية، قسم الشركات.

ثانياً- أداة جمع البيانات

1. تصميم استمارة الاستبيان :

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارة استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راع الباحث في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستبين وضع علامة (✓) أمام كل عبارة حسب درجة موافقته على العبارة.

2. اختبارات الصدق " الصلاحية "

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية :

أ- صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحث جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية المنقطة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري Face validity:

للتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجب عن أسئلة المحاور بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في استمارة الاستبيان وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان وهي تضم خمس مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالتالي:-

المجموعة الأولى:- وتضم 7 أسئلة شخصية وتشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص، القسم التابع له والوظيفية.

المجموعة الثانية:- وتشمل 5 عبارات حول تأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريب.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 5 عبارات حول تأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية.

المجموعة الرابعة:- وتشمل 5 عبارات حول تأثير تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي.

المجموعة الخامسة:- وتشمل 5 عبارات حول العوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية.

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحث بتوزيع عدد (45) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من الموظفين ذوي العلاقة المباشرة بالإدارة الضريبية والرقمنة، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (40) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
45	40	88.89

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 88.89% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة

ثانياً:- ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا يختلف معنويًا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة يختلف معنويًا عن (3) أم لا وفي حالة الاختلاف يتم معرفة ما إذا كان يزيد أو يقل عن متوسط المقياس (3). وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة

البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:-

ثالثاً :- اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	تأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي	5	0.880	0.938
2	تأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية	5	0.809	0.899
3	تأثير تطبيق العملي المحتمل نظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي	5	0.876	0.936
4	العوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية	5	0.893	0.945
5	جميع المحاور	20	0.854	0.924

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.809 إلى 0.893) ولجميع المحاور (0.854) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.899 إلى 0.945) ولجميع المحاور (0.924) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعا :- خصائص مفردات عينة الدراسة
1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	32	80.0
أنثى	8	20.0
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون نسبة (80%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي من الإناث ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	7	17.5
من 30 إلى أقل من 40 سنة	17	42.5
من 40 إلى أقل من 50 سنة	12	30.0
من 50 سنة فأكثر	4	10.0
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (42.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن أعمارهم أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة (17.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، والباقي ممن أعمارهم من 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم عالي	10	25.0
بكالوريوس	29	72.5
ماجستير	1	2.5
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (25.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ثانوية ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (2.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	7	17.5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	11	27.5
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	9	22.5
من 15 سنة فأكثر	13	32.5
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (32.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (27.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (22.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (17.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	25	62.5
إدارة أعمال	6	15.0
تمويل ومصارف	3	7.5
تخصص آخر	6	15.0
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (62.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن تخصصهم إدارة أعمال و تخصص آخر ويمثلون نسبة (15%) لكل تخصص من التخصصين من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن تخصصهم تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (7.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

6- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب القسم التابع له

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب القسم التابع له

القسم التابع له	العدد	النسبة %
قسم الدمغة	5	12.5
قسم الأجور والمرتبات	6	15.0
قسم الأرباح التجارية	6	15.0
قسم المهن الحرة	7	17.5
قسم الجباية	4	10.0
قسم الشركات	12	30.0
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة يتبعون قسم الشركات ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليهم ممن يتبعون قسم المهن الحرة ويمثلون نسبة (17.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن يتبعون قسم الأجور والمرتبات و قسم الأرباح التجارية ويمثلون نسبة (15%) لكل قسم من القسمين من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن يتبعون قسم الدمغة ويمثلون نسبة (12.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن يتبعون قسم الجباية ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

7- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة %
رئيس قسم	3	7.5
موظف	37	92.5
المجموع	40	100.0

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (92.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (7.5%) من جميع مفردات العينة.

خامساً:- اختبار فرضيات الدراسة

1- تأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي
لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بتأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	ستساهم الفاتورة الإلكترونية في تقليل فرص التهرب الضريبي.	4.12	.757	-5.039	.000
2	ستساهم الفاتورة الإلكترونية في تحسين الالتزام بالإجراءات الضريبية.	4.10	.709	-5.153	.000
3	ستساهم الفاتورة الإلكترونية في زيادة الثقة بين المصلحة والممول.	4.20	.723	-5.194	.000
4	ستساهم الفاتورة الإلكترونية في رفع نسبة الامتثال الضريبي الطوعي.	3.88	.822	-4.500	.000
5	سيساهم تطبيق الرقابة الإلكترونية في تحفيز المكلفين على الالتزام الضريبي.	4.25	.630	-5.421	.000

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بتأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات ولاختبار الفرضية المتعلقة بتأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) .

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بتأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
تأثير الفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي	4.1100	.60077	11.685	.000

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.685) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.1100) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي في مصلحة الضرائب بطرابلس حيث يساهم تطبيق النظام في تقليل فرص التهرب الضريبي من خلال توثيق المعاملات بشكل لحظي كما يؤدي إلى تحسين الالتزام بالإجراءات الضريبية، ويساهم هذا النظام في تعزيز الثقة بين المصلحة والممول من خلال الوضوح في التعاملات بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى رفع نسبة الامتثال الضريبي من خلال تحفيز المكلفين على الالتزام.

2- تأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية
لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بتأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تسعى مصلحة الضرائب إلى امتلاك بنية تحتية رقمية مناسبة تدعم عمليات الرقمنة.	2.62	1.079	-2.063	.039
2	تسعى مصلحة الضرائب إلى تطوير كوادرها البشرية للتعامل مع التكنولوجيا الرقمية.	3.30	1.181	-1.531	.126
3	سيخصص تمويل كافٍ يدعم التحول الكامل للفوترة الإلكترونية	3.02	1.000	-.146	.884
4	سيزداد الوعي داخل المصلحة بأهمية الفاتورة الإلكترونية.	3.22	1.143	-1.134	.257
5	سيساهم وجود تشريعات وسياسات واضحة في تسهيل تطبيق الفاتورة الإلكترونية.	3.20	1.181	-1.013	.311

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن :-

- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :
 - 1. تسعى مصلحة الضرائب إلى تطوير كوادرها البشرية للتعامل مع التكنولوجيا الرقمية.
 - 2. سيخصص تمويل كافٍ يدعم التحول الكامل للفوترة الإلكترونية
 - 3. سيزداد الوعي داخل المصلحة بأهمية الفاتورة الإلكترونية.
 - 4. سيساهم وجود تشريعات وسياسات واضحة في تسهيل تطبيق الفاتورة الإلكترونية.
- لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية :-

1- تسعى مصلحة الضرائب إلى امتلاك بنية تحتية رقمية مناسبة تدعم عمليات الرقمنة.

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة (2.62) وهو يقل عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجة الموافقة على هذه العبارة.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بتأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14) .

الجدول رقم (14) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بتأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
تأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية	3.0750	.84208	.563	.576

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (563) بدلالة محسوبة (0.576) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية ، وهذا يشير إلى وجود تدني في مستوى تأثير التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية ويعود ذلك إلى ضعف جاهزية الكوادر البشرية، ونقص التمويل، وعدم وضوح التشريعات والسياسات بالإضافة إلى غياب بنية تحتية رقمية مكتملة كل هذه العوامل تعيق التحول الرقمي وتحد من فاعلية تطبيق النظام.

3- تأثير تطبيق المحتمل لنظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتأثير تطبيق المحتمل لنظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15)

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بتأثير تطبيق المحتمل نظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	سيتم اعتماد خطة واضحة لتطبيق من منظومة الفاتورة الإلكترونية	3.18	1.035	-0.996	.319
2	سيتم تدريب الموظفين على النظام الإلكتروني للفوترة.	3.38	1.170	-1.890	.059
3	يوجد توجه لتنسيق مع المكلفين تمهيدا لتطبيق الفاتورة الإلكترونية	2.85	1.075	-0.932	.351
4	سيتم استخدام الأنظمة الرقمية في المعاملات اليومية بشكل فعال.	2.90	1.008	-0.632	.528
5	سيتم العمل على تحسين الجوانب الفنية لتسهيل تطبيق الفاتورة الإلكترونية.	3.10	1.172	-0.425	.670

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوي المعنوية (0.05) لجميع العبارات المتعلقة بتأثير تطبيق المحتمل لنظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بتأثير تطبيق المحتمل لنظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16) .

الجدول رقم (16) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بتأثير تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
تأثير تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي	3.0800	.89420	.566	.575

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.566) (بدلالة محسوبة (0.575)) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية ، وهذا يشير إلى وجود ضعف في مستوى تأثير المحتمل لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على مستوى الامتثال الضريبي وذلك نتيجة عدة عوامل منها ضعف التوقعات بشأن وجود خطة واضحة لتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية وتدنى في مستوى الاتفاق حول توفير تدريب كافي للموظفين، كما يظهر ضعف التوجه حول التنسيق مع المكلفين، وانخفاض استخدام الأنظمة الرقمية في المعاملات اليومية بشكل فعال بالإضافة إلى غياب الجهود الكافية لتحسين الجوانب الفنية حيث تعكس هذه المؤشرات أن مصلحة الضرائب غير جاهزة بشكل كامل لتطبيق النظام العوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الإلكترونية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الإلكترونية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17).

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بالعوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	سيتم توفير حملات توعوية تسهم في تسريع تطبيق الفاتورة الإلكترونية.	4.15	.975	-4.642	.000

2	سيتم تقديم حوافز ضريبية للمكلفين لتعزيز رغبتهم في استخدام النظام.	4.00	1.013	-4.290	.000
3	سيتم توفير برامج تدريبية فعالة تزيد من كفاءة استخدام النظام الإلكتروني.	4.08	.944	-4.581	.000
4	سيتم إدماج أصحاب المصلحة في مرحلة التخطيط لتحسين تقبل النظام الجديد.	4.22	.768	-5.155	.000
5	سيتم إشراك المكلفين في تصميم النظام يُسهل في تيسير استخدامه.	4.12	.883	-4.760	.000

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالعوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالعوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18)

الجدول رقم (18) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
العوامل التحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية	4.1250	.76552	9.294	.000

من خلال الجدول رقم (18) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.294) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.1250) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى وجود عوامل تحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية من أبرزها الدور الإيجابي للحملات التوعوية لنظام الفاتورة الإلكترونية، وتقديم الحوافز الضريبية التي تعزز من رغبة المكلفين في استعمال النظام، كما أن وجود برامج تدريبية فعالة يساهم في رفع كفاءة استعمال النظام في حين إشراك أصحاب المصلحة في مرحلة التخطيط والمكلفين في تصميم النظام يعد عامل مهم في تحفيز وتيسير استعمال النظام.

سادسا :- نتائج الدراسة:

بعد التحليل واختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- يوجد تأثير إيجابي مستقبلي للفاتورة الإلكترونية على تعزيز الامتثال الضريبي.
- 2- وجود بعض التحديات التقنية والتنظيمية على تطبيق الفاتورة الإلكترونية مما يدل على وجود جاهزية نسبية في الجوانب التقنية والتنظيمية لدى مصلحة الضرائب بطرابلس.
- 3- انخفاض مستوى الاستعداد لتطبيق الفاتورة الإلكترونية قد يؤثر سلبا على مستوى الامتثال الضريبي.
- 4- توجد عوامل تحفيزية لنجاح التطبيق الفاتورة الإلكترونية.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- ضرورة الاهتمام ببعض الجوانب التقنية والتنظيمية في مصلحة الضرائب بطرابلس من خلال ما يأتي:
- 1- العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية حيث تعتبر أساس نجاح نظام الفاتورة الإلكترونية.
- 2- العمل على تطوير وتأهيل الكادر البشري في مجال التقنية الرقمية لضمان عملية التحول الرقمي.
- 3- توفير موارد مالية كافية تضمن عملية التحول لمنظومة الفاتورة الإلكترونية مما يعزز من تهيئة البنية التحتية وتأهيل الكوادر البشرية.
- 4- ضرورة مضاعفة جهود التوعية للموظفين بأهمية الفاتورة الإلكترونية مما يضمن تحسين تطبيق النظام.

- 5- العمل على وضع نظام تشريعي وتنظيمي يضمن عملية التحول الرقمي من خلال تطوير السياسات الحالية وتبني تشريعات صريحة مما يساهم في تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية.
- ضرورة الإسراع في تفعيل نظام الفاتورة الإلكترونية داخل مصلحة الضرائب بطرابلس من خلال الآتي:
 - 1- ضرورة أن تقوم مصلحة الضرائب بوضع خطة متكاملة لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية إضافة إلى وضع إطار رقابي لمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعية وذلك لضمان التطبيق الفعال للمنظومة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
 - 2- الاهتمام بالكادر الوظيفي من خلال إعداد برامج ودورات تدريبية وورش عمل لضمان جاهزيتهم للتعامل مع النظام.
 - 3- ضرورة التواصل والتنسيق بين مصلحة الضرائب بطرابلس والمكلفين بشأن تطبيق الفاتورة الإلكترونية من خلال الحملات الإعلانية وورش العمل مما يضمن رفع مستوى الوعي لديهم بمتطلبات النظام ويسهل عملية الامتثال.
 - 4- العمل على استعمال الأنظمة الرقمية في المعاملات اليومية بهدف تحسين مستوى الخدمات وتحقيق التحول الرقمي المنشود.
 - 5- العمل على تحسين الجوانب الفنية من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية مما يضمن سهولة تطبيق النظام.
 - العمل على تعزيز العوامل التحفيزية للمكلفين لضمان نجاح التطبيق على نطاق واسع ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:
 - 1- ضرورة قيام مصلحة الضرائب بطرابلس بحملات توعوية تستهدف كافة المكلفين الضريبيين وموظفي الضرائب لما لها من دور مهم في فهم نظام الفاتورة الإلكترونية ويسهل عملية التطبيق عند البدء في التنفيذ.
 - 2- تقديم حوافز ضريبية للمكلفين لتشجيعهم على قبول النظام وزيادة الامتثال الضريبي.
 - 3- ضرورة إشراك المكلفين الضريبيين في تصميم النظام لما له من أهمية في انسجامه مع احتياجاتهم وزيادة فرص نجاح تطبيقه.

الدراسات المستقبلية المقترحة

- يقترح الباحث بعض الدراسات المستقبلية استكمالاً لهذه الدراسة:
- 1- تأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة النظام الضريبي في ليبيا.
 - 2- مقارنة بين النظام الورقي والإلكتروني للفترة في التأثير على الإيرادات الضريبية.

المراجع:

- أبو العينين، ر. (2023) أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 4(2)، 45-68.
- إبراهيم، طه خيري طه (2022) أثر تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية بالتطبيق على ضريبة القيمة المضافة بالمملكة العربية السعودية، *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية العدد 2*.
- خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم (2022) أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيله الإيرادات الضريبية في ضوء استراتيجية ورؤية مصر 2030-2020 *المجلة العلمية للدراسات التجارية* مجلد 13 العدد 3.
- الدجاوي، أحمد عبد الصبور عبد الكريم (2023) دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية، *مجلة مصر المعاصرة* مجلد 114 العدد 552.
- الديني، سعيد أحمد سعيد (2024) تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الريان، الجمهورية اليمنية.
- زهير بو شملة؛ سعيدة سليمان (2023) التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة، *مجلة دراسات اقتصادية* المجلد 17 العدد 3.
- السيد، صفية أبو الحسن حسين؛ السديري فهد بنت سلطان (2022) أثر التحول الرقمي على أنشطة المراجعة الداخلية في القطاع العام السعودي، *مجلة رماح للبحوث والدراسات* العدد 74.
- عبد الباقي، حسين سيد حسين (2022) أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية *المجلة العلمية التجارة والتمويل* المجلد 42 العدد 1.

- عبد الباقي، حسين سيد حسين (2002) العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الضريبية الالكترونية في مصر مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية العدد 3 المجلد 6
- الفلاح، فاطمة مفتاح خليل؛ الفارسي، ناصر امراجع إدريس (2025) دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد النظام الضريبي في ليبيا تقييم وإصلاح.
- محمود، رقية محمود اسحيل (2024) دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، مجلة الجامعي العدد 39.
- ديوان المحاسبة الليبي (2023) التقرير السنوي العام.
- Abdallah, H., & Ismail, M. (2020). The Role of E-Invoicing in Enhancing Tax Collection. *Journal of Taxation Studies*, 8(2), 44–59.
- Akpubi, J., & Igbekoyi, O. (2019). Electronic Tax Filing System and Tax Compliance in Nigeria. *African Journal of Accounting and Economic Development*, 9(1), 33–50.
- Gupta, A. (2020). The Impact of E-Invoicing on Tax Compliance: Evidence from Latin America. *Journal of International Accounting Research*, 19(2), 55–74.
- Kirchler, E. (2007). *The Economic Psychology of Tax Behaviour*. Cambridge University Press.
- OECD. (2019). *Tax Administration 2019: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*. OECD Publishing.
- OECD. (2021). *Digital Transformation of Tax Administration*. OECD Publishing.
- Vincent, O. (2021). Behavioral Determinants of Tax Non-compliance among Nigerian SMEs. *International Journal of Economics and Finance*, 13(5), 74–88.
- Westerman, G., Bonnet, D., & McAfee, A. (2011). *The Digital Advantage: How digital leaders outperform their peers in every industry*. MIT Sloan Management Review.
- Gupta, A. (2020). The Impact of E-Invoicing on Tax Compliance: Evidence from Latin America. *Journal of International Accounting Research*, 19(2), 55–74. <https://doi.org/10.2308/jiar-52690>
- Akpubi, J., & Igbekoyi, O. (2019). Electronic Tax Filing System and Tax Compliance in Nigeria. *African Journal of Accounting and Economic Development*, 9(1), 33–50.
- Olusegun Vincent, O. (2021). Behavioral Determinants of Tax Non-compliance among Nigerian SMEs. *International Journal of Economics and Finance*, 13(5), 74–88.
- Bellon, M., Chang, J., Dabla-Norris, E., Khalid, S., Lima, F., Rojas, E., & Villena, P. (2019). Digitalization to Improve Tax Compliance: Evidence from Vat e-Invoicing in Peru. *Social Science Research Network*. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3496709
- Hesami, S., Jenkins, H., & Jenkins, G. P. (2024). Digital Transformation of Tax Administration and Compliance: A Systematic Literature Review on E-Invoicing and Prefilled Returns. *Digital Government*. <https://doi.org/10.1145/3643687>
- Kusumawati, I., & Jati, I. K. (2022). Penerapan Sistem E-Faktur dan Kepatuhan Pengusaha Kena Pajak dengan Pemahaman Internet Sebagai Variabel Moderasi. *E-Jurnal Akuntansi*, 32(10), 3128. <https://doi.org/10.24843/eja.2022.v32.i10.p16>
- Hidayat, M., & Defitri, S. Y. (2024). *Digitalization and the Changing Landscape of Tax Compliance (Challenges and Opportunities)*. <https://doi.org/10.62207/c2gyc030>

- Turanboyev, B., & Musabekov, S. (2023). Digital Transformation of Tax Systems. *Yashil Iqtisodiyot va Taraqqiyot*, 1(11–12). https://doi.org/10.55439/ged/vol1_iss11-12/a413
- Awasthi ‘Rajul; Lee ‘Hyung Chulm ‘(2019) ‘’’The benefits of electronic tax administration in developing economies’’ ‘Report ‘[Sejong]The World Bank; KDIE economics ‘Business School ‘134
- Alm, J., & Torgler, B. (2006). Culture differences and tax morale in the United States and in Europe. *Journal of Economic Psychology*, 27(2), 224–246. <https://doi.org/10.1016/j.joep.2005.09.002>
- Davis, F. D. (1989). Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology. *MIS Quarterly*, 13(3), 319–340. <https://doi.org/10.2307/249008>
- DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(2), 147–160. <https://doi.org/10.2307/2095101>
- Fukuyama, F. (2013). What is governance? *Governance*, 26(3), 347–368. <https://doi.org/10.1111/gove.12035>
- Tapscott, D. (1996). *The digital economy: Promise and peril in the age of networked intelligence*. McGraw-Hill.
- OECD. (2020). *Tax Administration 2020: Comparative information on OECD and other advanced and emerging economies*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/8e56a3ac-en>
- Zakat, Tax and Customs Authority. (2021). Electronic Invoicing (Fatoora) - Guideline and Implementation Phases. Retrieved from <https://zatca.gov.sa>
- Egyptian Tax Authority. (2021). E-invoice system: Objectives and implementation roadmap. Retrieved from <https://eta.gov.eg>

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher’s Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.